مركز دراسات الشرق الأوسط ـ الأردن

ACT Arab CRISES Team
فريق الأزمات العربي

الأزمة الطائفية في العالم العربي
إلى أين؟

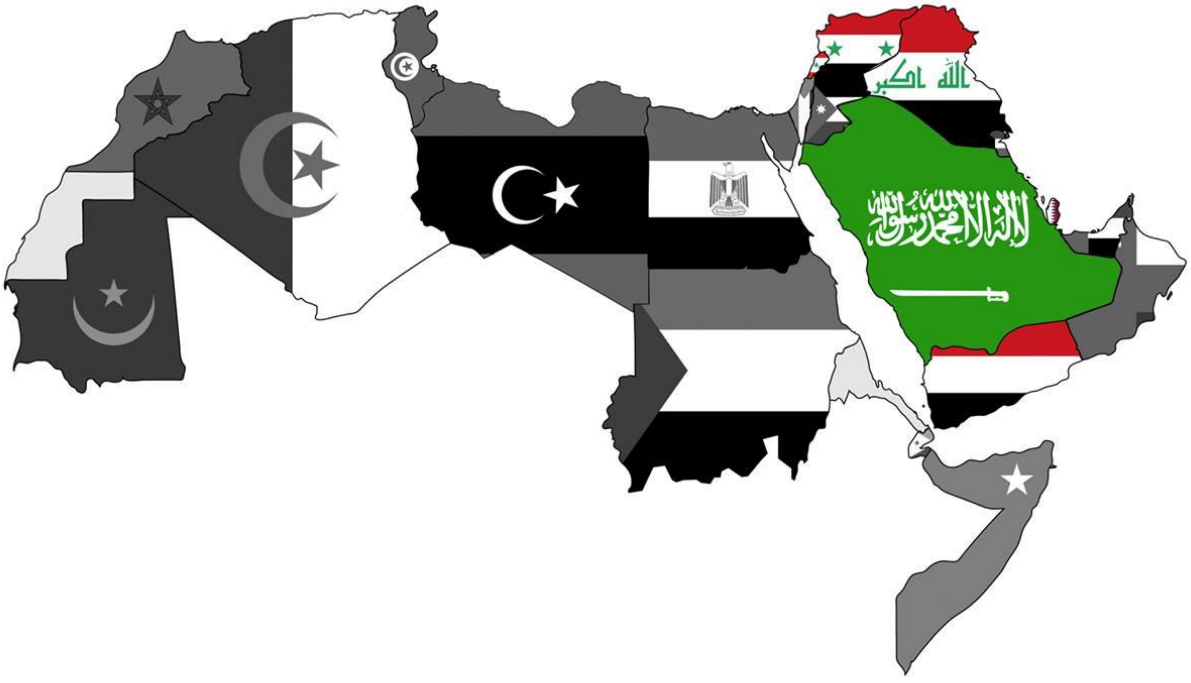

Issue No. 014
August 2017

العدد الرابع عشر
آب/ أغسطس 2017

فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team- ACT

فريق عربي متخصص معني برصد الأزمات العربية ومتابعتها، وتناولها بالدراسة والتحليل، وتقديم ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

ويضم الفريق كلاً من:

أ .د. أحمد سعيد نوفل/ أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك.

أ. عاطف الجولاني/ كاتب ومحلل سياسي.

الفريق م. د. قاصد محمود/ باحث استراتيجي.

د. عبد الحميد الكيالي/ مدير وحدة البحوث في مركز دراسات الشرق الأوسط.

أ. جواد الحمد/ رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط.

يتقدم فريق الأزمات العربي بالشكر الجزيل إلى الدكتور علي محمد فخرو الوزير والسفير البحريني الأسبق؛ لمشاركته في حلقة نقاش مع أعضاء الفريق تناولت خلفيات الأزمة الطائفية في العالم العربي.

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي بالعربية	٤
أولًا: خلفية الأزمة وواقعها	٧
ثانيًا: تداعيات الأزمة	١١
ثالثًا: سيناريوهات مستقبل الأزمة	١١
رابعًا: العوامل والمحددات التي تؤثر في مسار الأزمة المستقبلي	١٣
خامسًا: التوصيات	١٥
الملخص التنفيذي بالإنجليزية	١٧

الملخص التنفيذي

تُشكِّل الأزمة الطائفية في العالم العربي أحد أبرز الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية، ونظرًا لأهمية هذه الأزمة وتداعياتها الخطيرة، فقد رأى **فريق الأزمات العربي-ACT** أن يُخصص هذا العدد من تقاريره لبحثها؛ حيث يتناول بدايةً خلفية الأزمة وواقعها، ويلخِّص تداعياتها، ومن ثمّ، يَرسم السيناريوهات المتعلقة بتطور الأزمة، ويحدد في ضوئها جملةً من العوامل والمُحدّدات التي تؤثر في مسارها المستقبلي، وأخيرًا يقدّم عددًا من التوصيات للأطراف المعنية من أجل زيادة فرص تحقق سيناريو إنهاء الأزمة، والخروج من حالة الانقسام والمواجهة الطائفية.

توسّع تهديد الأزمة الطائفية في العالم العربي ليشمل كلاً من العراق وسوريا واليمن ولبنان والسعودية والبحرين وباقي دول الخليج، بل وتعدّى ذلك إلى دول في إقليم الشرق الأوسط وخارجه مثل؛ إيران وتركيا والباكستان وأفغانستان. ويُجمع المراقبون لذلك بأن الأزمة قد وصلت إلى الحدّ الذي بات يُهدد أمن الدول العربية واستقرار مجمل دول الإقليم.

وما زالت الطائفية تُعدّ أكثر الأوراق استخدامًا لإثارة النزاعات، وعدم الاستقرار في العالم العربي في ضوء استمرار الفشل في حسم الخلافات الدينية أو المذهبية على أسس فكرية ومرجعية دينية، فضلًا عن التقصير الرسمي والحزبي العربي في تشكيل الجماعة الوطنية وفق أهداف ومصالح عليا تحظى بالإجماع الوطني بهدف تحقيق التنمية والاستقرار الداخلي من جهة، ومواجهة التحديات الخارجية من جهة أخرى.

وعلى أهمية العامل الذاتي في الموضوع الطائفي، غير أنَّ العامل الخارجي يبقى حاضرًا ومؤثرًا، خصوصًا أن استراتيجية وتفكير المحافظين الجدد في الولايات المتحدة؛ فضلًا عن خططهم في الشرق الأوسط قد تأثرت بنظريات التفتيت الطائفي التي روّج لها المؤرخ برنارد لويس، ومن هنا تبنوا بوضوح استراتيجية التدخل والتفتيت بدءًا بغزو أفغانستان ثمّ العراق. وفي هذا السياق بدأ مفهومًا استهداف الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، مؤسسات الدولة العراقية البنيوية وتدميرها أو إفسادها وإحلال مؤسسات بديله على أساس طائفي مكانها.

ويُجمل التقرير أبرز تداعيات الأزمة الطائفية في العالم العربي في عدد من المظاهر، ومن أبرزها: استنزاف مقدرات الدول العربية في صراع طائفي على حساب الأولويات الداخلية الحقيقية المتمثلة في الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية

الشاملة. وتفتيت النسيج الاجتماعي للدول العربية وانقسام مجتمعاتها إلى طوائف تتبارى في اتهام بعضها بعضًا مما يزرع الشك واليأس لدى هذه المجتمعات بشأن إمكانية التعايش داخل الوطن الواحد، بل وبإمكانية بناء مثل هذا الوطن الذي يفترض التضامن والتكافل والتعاون، ويفرض وحدة مصير جميع أبنائه. والتحول عن المخاطر الحقيقية والحتمية التي تتهدد الدول العربية، وخصوصًا المخاطر الخارجية مثل التهديد الإسرائيلي، وتعزيز الانتماء الطائفي على حساب الانتماء للوطن والدولة وعلى نحو يضرّ بالمصالح العليا للدول العربية على المستوى الوطني والقومي. والدفع باتجاه أجيال عربية جديدة تُقدِّم الانتماء والولاء الطائفي على حساب الانتماء الوطني الأشمل، ومُتَشبَعة بالثقافة الطائفية.

ويُقدِّم التقرير اثنين من السيناريوهات المتوقعة للأزمة الطائفية في العالم العربي؛ أولها استمرار الأزمة بوتيرتها الحالية المتصاعدة، وثانيها إنهاء الأزمة والخروج من حالة الانقسام والمواجهة الطائفية. ويحدد في ضوئها جملةً من العوامل والمُحدّدات التي تؤثر في مسار الأزمة المستقبلي، ومن أبرزها: مستقبل الأزمات في سوريا والعراق واليمن، وموقف كل من إيران وحلفائها، إضافةً إلى السعودية وبعض الدول العربية الأخرى من استمرار الأزمة، ومستقبل العلاقات التركية - الإيرانية، والدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا في الأزمة، ومستقبل وجود تنظيم داعش، والتنظيمات المتطرفة المشابهة له من جهة، وقوات الحشد الشعبي الشيعي والتنظيمات المماثلة له من جهة أخرى، وأخيراً سياسات إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب تجاه المنطقة وخصوصًا تجاه العلاقة مع إيران والأطراف العربية، وكذلك موقفها من الأزمتين العراقية والسورية.

ويُرجّح التقرير استنادًا على السلوك الحالي للأطراف المباشرة وكذلك المؤثرة في مسار الأزمة، فرص استمرار حالة التحريض والاستقطاب والمواجهة الطائفية خلال الفترة القادمة، ما لم يطرأ تغير جوهري على العوامل المؤثرة في استمرار الأزمة وعلى مواقف القوى الفاعلة إقليميًا ودوليًا إزاءها.

ومن أجل زيادة فرص تحقق سيناريو إنهاء الأزمة والخروج من حالة الانقسام والمواجهة الطائفية يقترح تقرير فريق الأزمات العربي عددًا من التوصيات، ومن أهمها: وقف جميع أشكال التحريض الطائفي، والامتناع عن خطاب الكراهية والاتهام والتخوين، وإشاعة ثقافة القبول بالآخر المختلف دينيًا وطائفيًا وثقافيًا وعرقيًا، والتأكيد على أهمية التعايش

الإيجابي على قاعدة البحث عن القواسم المشتركة. وإعلان وقف إطلاق النار في جميع مناطق الصراع المسلح بإشراف وآلية دولية تحت البند السابع وخصوصًا في كلٍّ من العراق وسوريا واليمن. وفتح حوار على أعلى مستوى بين المؤثرين في مسار الأزمة، على صعيد الحكومات والهيئات والنخب السياسية والفكرية والثقافية، من أجل احتواء الأزمة وتهدئة الأجواء، والبحث عن مخارج وتفاهمات تُسهِم في حلها وتأخذ بعين الاعتبار مصالح مختلف الأطراف، والقيام بوساطات إقليمية من الأطراف التي لم تنخرط في الأزمة، لكنها تكتوي بنارها ولها مصلحة أكيدة في وضع حدٍّ لها، وخصوصًا الأردن وتركيا بالتعاون مع أطراف خليجية ومغاربية وعربية وإسلامية أخرى.

الأزمة الطائفية في العالم العربي إلى أين؟

تُشكِّل الأزمة الطائفية في العالم العربي أحد أبرز الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية، ونظرًا لأهمية هذه الأزمة وتداعياتها الخطيرة، فقد رأى **فريق الأزمات العربي** أن يُخصص هذا العدد من تقاريره لبحث هذه الأزمة؛ حيث يتناول بدايةً خلفية الأزمة وواقعها، ويلخص تداعياتها، ومن ثمّ، يَرسم السيناريوهات المتعلقة بتطور الأزمة وشروط تحقق كل منها وتداعيات تحققها، وأخيرًا يقدّم عددًا من التوصيات للأطراف المعنية.

أولًا: خلفية الأزمة وواقعها

تَوسّع تهديد الأزمة الطائفية في العالم العربي ليشمل كلاً من العراق وسوريا واليمن ولبنان والسعودية والبحرين وباقي دول الخليج، بل وتعدى ذلك إلى دول في إقليم الشرق الأوسط و خارجه، مثل: إيران وتركيا والباكستان وأفغانستان. ويُجمع المراقبون لذلك بأن الأزمة قد وصلت إلى الحدّ الذي بات يُهدد أمن الدول العربية واستقرار مجمل دول الإقليم.

ورغم أن الطائفية تُعدّ أحد صور اختلاف الجزء عن الكل، وتعبر بالتالي عن أقلية دينية أو مذهبية لا تنفصل انفصالًا تامًا عن الكل والمجموع الإسلامي، غير أنها ما زالت أكثر الأوراق استخدامًا لإثارة النزاعات وعدم الاستقرار في العالم العربي في ضوء استمرار الفشل في حسم الخلافات الدينية أو المذهبية على أسس فكرية ومرجعية دينية، فضلًا عن التقصير الرسمي والحزبي العربي في تشكيل الجماعة الوطنية وفق أهداف ومصالح عليا تحظى بالإجماع الوطني بهدف تحقيق التنمية والاستقرار الداخلي من جهة، ومواجهة التحديات الخارجية من جهة أخرى.

وعلى أهمية العامل الذاتي في الموضوع الطائفي، غير أن العامل الخارجي يبقى حاضرًا ومؤثرًا، وخصوصًا في الفترة التي خضع خلالها العالم العربي للاستعمار الغربي، ومن ثم فشل تجربة تحديث الدولة في فترة ما بعد الاستعمار. ومن هنا ارتكزت نظرية التفتيت الديني والطائفي والعرقي التي تبناها المؤرخ برنارد لويس لتقسيم الشرق الأوسط على أسس طائفية، كما أيّد هذه النظرية وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كسنجر الذي يرى أن التقسيم

على هذه الأسس يخدم المشروع الصهيوني، ويجعل من إسرائيل الدولة الأقوى بين دول الأقليات في الشرق الأوسط.

وكان تفكير المحافظين الجدد استراتيجيتهم وخططهم في الشرق الأوسط متأثرًا بمثل هذه الأفكار والنظريات، وتبنوا بوضوح استراتيجية التدخل والتفتيت بدءًا بغزو أفغانستان ثم العراق. وكان واضحًا التوظيف السياسي للطائفية في الغزو الأمريكي للعراق، وكذلك في اعتماد الأمريكيين الكبير على المعارضة العراقية المحسوبة على جهة طائفية، وخصوصًا على أولئك الذين كانوا يعيشون في الغرب وإيران. وفي هذا السياق بدأ مفهومًا استهداف الاحتلال الأمريكي مؤسسات الدولة العراقية البنيوية وتدميرها أو إفسادها وإحلال مؤسسات بديله على أساس طائفي مكانها.

تمايزت السياسة الأمريكية عن تلك الإيرانية بشأن العراق، فالسياسة الأمريكية كانت غايتها تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق على أساس طائفي وعرقي، بينما هدفت السياسة الإيرانية إلى عراق موحد تحت حكم حلفائها الطائفيين يشكل امتدادًا لمناطق نفوذها الأخرى في كلٍّ من سوريا ولبنان، وهو أمر لم تقبله الولايات المتحدة والدول العربية. واستمرت وتيرة المواجهة المسلحة بتصاعد ربما بين وكلاء محليين إلى أن ظهر بصورة مفاجئة ما عرف بتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام- داعش" في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، حيث نجح في وقت قياسي بفرض نفسه عسكريًا وميدانيًا، واحتل نصف الجغرافيا العراقية الرابطة بين العراق وكل من سوريا والأردن، وبات القوة المسيطرة على المناطق التي يغلب عليها السنة في العراق.

وهكذا شكل تنظيم داعش نقطة تحول في الصراع، فهو أولًا أكد البعد الطائفي للصراع السياسي والقائم على المصالح والنفوذ وعززه، ولكنه في الوقت نفسه طرح تساؤلًا كبيرًا عن حقيقة التنظيم ووجوده وصناعته ودعمه، وهي أمور تتجاوز نطاق هذا التقرير الذي يركز على الأزمة الطائفية.

أما في سوريه فرغم أن رأس النظام الحاكم منذ عام ١٩٧٠، ينتمي إلى الطائفة العلوية، إلا أن الطابع القومي والممانع لوجود إسرائيل ظل هو السائد في البلاد، ولم تظهر الصورة الطائفية إلا بعد أحداث الربيع العربي التي اجتاحت سوريا عام ٢٠١١، والتي بدأت بصورة سلمية ثم تحولت إلى مواجهات عنيفة كادت أن تُطيح بالنظام لولا التدخل العسكري

المباشر من قبل حزب الله ثم إيران من خلال عناصر الحرس الثوري والميليشيات الطائفية من العراق وأفغانستان وغيرها. وبذلك تطورت الأوضاع في سوريا إلى حرب أهلية ذات طابع طائفي.

وبصورة مفاجئة أيضًا ظهر تنظيم داعش في سوريا واجتاح الجغرافيا الشمالية والشرقية في وقت قصير جدًا أواخر عام ٢٠١٣، وتحول المشهد في سوريا إلى حالة من عدم القدرة على الحسم؛ حيث نجحت قوات المعارضة في عام ٢٠١٥، في تحقيق مكاسب جغرافية في المنطقة الحيوية للنظام، مما أدى الى تدخل روسي مباشر في الصراع بهدف معلن هو هزيمة تنظيم داعش، وهدف حقيقي هو المحافظة على النظام والجغرافيا الحيوية الممتدة من دمشق وحتى البحر المتوسط من وسط سوريا. وتطور التدخل الروسي من حيث الحجم ونوع القوات؛ حيث تم استخدام كافة الصنوف الجوية والبحرية والبرية، واحتاجت روسيا إلى عام ونصف تقريبًا لتعيد سيطرة النظام على الجغرافيا الحيوية.

غير أن تطور العلاقات التركية – الروسية أنتج حالة من التوافق والتنسيق أطلقت يد تركيا في شمال سوريا، لتعلن عن نيتها تأمين منطقة آمنة بمساحة حوالي خمسة آلاف كم٢ من خلال دعمها المباشر للجيش الحر وبعض التنظيمات المعارضة. وتَعتبر تركيا تأمين مدينتي الباب ومنبج المرحلة الأولى لعملياتها التي قد تستمر حتى تسيطر على كافة المنطقة المستهدفة والدفع بقوات حماية الشعب الكردية إلى الابتعاد باتجاه شرق الفرات.

يبقى السؤال الكبير فيما يتعلق بالواقع الطائفي في كل من العراق وسوريا بعد استعادة الموصل والرقة بغض النظر عن الزمن والكلفة، ومن سيكون صاحب الدور الأكبر، وهو: هل سيكون هناك حل شامل للصراع الطائفي في كلا البلدين أم سيكون هناك واقع ميداني له أبعاد أخرى؟

أما على الصعيد اللبناني، فقد تأسست دولة لبنان الحديث على أسس طائفية أفضت إلى حرب أهلية طائفية استمرت لمدة ١٥ عامًا. ومنذ عام ٢٠٠٠، بات حزب الله -الذي تأسس كحركة مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي بدعم من إيران وسوريا- المظهر الطائفي الأكثر حضورًا في المشهد السياسي اللبناني، وتحول تدريجيًا إلى القوة العسكرية الأولى في البلاد. وعلى إثر اندلاع الأزمة السورية انجر الحزب إلى أتونها مما دفعه إلى الانتقال إلى خطاب يتسم بشيء من الطائفية، كما أظهر انسجامه مع السياسة الإيرانية، وبالمفهوم الاستراتيجي مع المشروع

الإيراني الذي كان أساسه مقاومة إسرائيل ثم تحَوّل إلى الصراعات الداخلية الطائفية في الدول العربية، وبذلك أصبح للحزب أكثر من صورة وخطاب خلافًا لما كان عليه قبل تدخله، وبدعم من إيران، في الحرب الأهلية في سوريا، فضلًا عمّا يُقال عن تواجد قوات للحزب في كل من العراق واليمن.

وفي اليمن أنتج سوء إدارة الأزمة بعد الانقلاب على الربيع العربي حالة جديدة من حالات النزاع الطائفي بعد أن نجح الحوثيون باستثمار حالة الفوضى السياسية والأمنية وطموح الرئيس السابق علي عبد الله صالح بالعودة إلى السلطة، فتحالفوا معه ليشكلوا معًا قوة عسكرية قادرة على إلحاق الهزيمة بقوات الشرعية واحتلال صنعاء، ومن ثم التمدد جنوبًا باتجاه عدن، حيث كادوا يسيطرون على كامل اليمن، ويفرضون واقعًا استراتيجيًا جديدًا يضع المملكة السعودية بين فكيّ كماشة إيرانية؛ من الجنوب في اليمن ومن الشمال في العراق، إلاّ أن المملكة العربية السعودية وبقبول من الرئيس الشرعي اليمني قامت بتشكيل تحالف عربي تحت قيادتها ليبدأ بعمليات عسكرية جوية وبرية وبدعم مباشر من قوات النظام "الشرعية" في محاولة لإعادة التوازن إلى الموقف الميداني. وبدأ الجيش اليمني الشرعي يستعيد مناطق في الوقت الذي ما زالت إيران تزيد من دعمها للحوثيين. ورغم أن الصراع اليمني أظهر بوضوح كلاًّ من إيران والسعودية كطرفي نزاع بصورة لم تشهدها المنطقة من قبل، فإنَّ الوضع الميداني في اليمن ما زال بعيدًا عن الحسم.

وفي البحرين فقد شكل النزاع نموذجًا آخر أكثر وضوحًا لتوظيف البعد الطائفي، ولتحقيق مكاسب سياسية بمسوغات طائفية، وبعد أكثر من ٥ سنوات على أعمال العنف لم تتمكن مختلف الجهود من إنهاء الأزمة الطائفية في البلاد رغم السيطرة الأمنية وتحقيق الاستقرار السياسي "الحرج".

وفي السعودية، إضافة إلى دخولها المباشر على الصراع في اليمن، فإنَّ الداخل السعودي، وتحديدًا المنطقة الشرقية، حيث تتواجد النسبة الأكثر من أتباع المذهب الشيعي في المملكة، يشهد بين الحين والآخر احتجاجات وأعمال عنف فردية توصف بأنها ذات طابع طائفي، يخشى البعض أن تتطور باتجاهات أخرى، ربما تكون أكثر عنفًا وطائفيةً، في حال لم تنجح الجهود السياسية والأمنية في أحتوائها.

ثانيًا: تداعيات الأزمة

تتجلى تداعيات الأزمة الطائفية في عدد من المظاهر، ومن أبرزها:

١. استنزاف مقدرات الدول العربية في صراع طائفي على حساب الأولويات الداخلية الحقيقية المتمثلة في الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية الشاملة.
٢. تفتيت النسيج الاجتماعي للدول العربية وانقسام مجتمعاتها إلى طوائف تتبارى في اتهام بعضها بعضًا مما يزرع الشك واليأس لدى هذه المجتمعات بشأن إمكانية التعايش داخل الوطن الواحد، بل وبإمكانية بناء مثل هذا الوطن الذي يفترض التضامن والتكافل والتعاون ويفرض وحدة مصير جميع أبنائه.
٣. التحول عن المخاطر الحقيقية والحتمية التي تتهدد الدول العربية، وخصوصًا المخاطر الخارجية، مثل: التهديد الإسرائيلي.
٤. تعزيز الانتماء الطائفي على حساب الانتماء للوطن والدولة وعلى نحو يضرّ بالمصالح العليا للدول العربية على المستوى الوطني والقومي.
٥. الدفع باتجاه أجيال عربية جديدة تقدم الانتماء والولاء الطائفي على حساب الانتماء الوطني الأشمل، ومُتَشبِعة بالثقافة الطائفية.

ثالثًا: سيناريوهات مستقبل الأزمة

تبدو أزمة الصراع الطائفي أمام سيناريوهين رئيسين خلال الفترة القادمة:

- **السيناريو الأول:** استمرار الأزمة بوتيرتها الحالية المتصاعدة، من حيث الانقسام والمواجهات الطائفية في أكثر من ساحة، وعمليات التعبئة والشحن الطائفي، ولغة الاتهام والتحريض والتخوين والتكفير المتبادل بين أطراف الأزمة.

ومن شأن هذا السيناريو الذي يشكّل سيناريو الأمر الواقع القائم حالياً أن يتسبب بجملة من النتائج والتداعيات، من أهمها:

١. تواصل حالة المواجهة المحتدمة، ودفع الأطراف المتصارعة والمنطقة مزيدًا من الأثمان والكلف السياسية والاقتصادية والأمنية المترتبة على استمرار الاحتراب والاستنزاف الطائفي، والتهديد بانهيار الدول التي فيها صراع.
٢. استمرار الاضطراب وغياب الاستقرار الإقليمي نتيجة المواجهات الطائفية وعلى خلفية الانقسام وصراع المحاور في الإقليم، مما يهدد بمزيد من الفوضى الإقليمية التي تنعكس سلبًا على المنطقة وعلى مصالح دولها.
٣. تنامي خطر التقسيم والتجزئة في المنطقة على أسس طائفية، مما يؤدي إلى تمزيق العديد من دول الإقليم وبخاصة الدول العربية التي تعاني صراعات طائفية محتدمة، كما هو الحال في سوريا والعراق واليمن ولبنان.
٤. اتساع نطاق المواجهة الطائفية ليشمل دولًا إضافية شهد بعضها احتقانات طائفية في السابق كالبحرين، وربما تشمل دولًا أخرى تحوي مجتمعاتها تنوعًا طائفيًا لكنها لم تشهد حتى اللحظة حالات احتقان واستقطاب واضحة كالسعودية والكويت وأقطار أخرى.
٥. استمرار الخطاب الطائفي ولغة الاتهام والتخوين والتحريض التي من شأنها أن توفّر مناخات مواتية وبيئة خصبة لتوسيع مساحات التأييد للقوى المتطرفة والإرهابية لدى طرفي الأزمة التي تقتات على أجواء الشحن والاستقطاب والمواجهة.
٦. إفساح المجال أمام التدخلات الخارجية في شؤون المنطقة، عبر دعم أطرافها المتصارعة طائفيًا، وبما يخدم أهداف وأجندات تلك الأطراف المتدخّلة. وهو ما يسهم في تأجيج حالة الصراع، ويضعف فرص معالجة الأزمة.

- **السيناريو الثاني:** إنهاء الأزمة والخروج من حالة الانقسام والمواجهة الطائفية.

ومن أبرز النتائج والتداعيات التي يتوقّع أن تترتب على تحقق هذا السيناريو:

١. وقف الصراع وتهدئة التوتر والخروج من حالة الاستقطاب والمواجهة، ووقف الاستنزاف البشري والسياسي والاقتصادي، والوصول إلى حالة تفاهم وتعايش إيجابي بين المكونات المتباينة طائفيًا.

٢. الإسهام في تعزيز حالة الاستقرار الإقليمي والخروج من حالة الفوضى، ووضع حدّ لصراع المحاور على خلفية طائفية في المنطقة.
٣. توفير فرصة جيدة للحوار وللتوصل إلى حلول ومقاربات سياسية لمعالجة أزمات المنطقة.
٤. إنهاء التحريض المتبادل، والتوقف عن لغة التخوين والاتهام والتعبئة ضد الآخر، وإشاعة ثقافة الانفتاح على الآخر.
٥. إضعاف خطاب الحركات المتشددة لدى الطرفين، وتضييق المساحات عليها، وحرمانها من توفير بيئة خصبة داعمة لأفكارها المتطرفة ولسلوكها الإرهابي الذي يتم تسويقه بمواجهة التهديد والخطر الذي يشكله الطرف الآخر.
٦. إغلاق الأبواب أمام التحريض والتدخل الخارجي في شؤون المنطقة والذي يسعى لتحقيق أهداف وأجندات تتعارض مع مصالح دولها.

رابعاً: العوامل والمحددات التي تؤثر في مسار الأزمة المستقبلي

ثمة جملة من العوامل التي من شأنها أن تؤثر في مستقبل أزمة الصراع الطائفي في المنطقة، من أهمها:

١. مستقبل الأزمات في سوريا والعراق واليمن، من حيث استمرار المواجهة أو الوصول إلى حلول تنهي تلك الأزمات التي شكلت عاملًا مهمًا في تفجير الاستقطاب والصراع الطائفي.
٢. موقف إيران وحلفائها من استمرار الأزمة، ومدى شعورهم بالاستفادة منها أو التضرر من استمرارها، حيث تشكل إيران طرفًا رئيسًا في المواجهة الإقليمية التي تأخذ بعدًا طائفيًا، وتتزعم ما يمكن اعتباره "حالة شيعية" في المنطقة حسبما يُقدمها الإعلام الإيراني.
٣. موقف السعودية وبعض دول الخليج وبعض الدول العربية الأخرى من استمرار الأزمة، حيث تشكّل الطرف الآخر في الأزمة.

٤. مستقبل العلاقات التركية - الإيرانية، والدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا تجاه الأزمة، إن لزاوية الانخراط فيها أو الإسهام في الخروج منها.
٥. مستقبل وجود تنظيم الدولة (داعش)، والتنظيمات المتطرفة المشابهة له من جهة، وقوات الحشد الشعبي الشيعي والتنظيمات المماثلة له من جهة أخرى، كأطراف مواجهة مباشرة تتبنى خطاباً طائفياً حاداً، وتمارس على الأرض سلوكًا إرهابياً يعمل على تغذية حالة الانقسام والاستقطاب الطائفي، فكلما تراجعت قوة الطرفين وانحسر دورهما وتأثيرهما تراجعت حدّة الأزمة.
٦. سياسات إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب تجاه المنطقة وعلى وجه الخصوص تجاه العلاقة مع إيران ومع الأطراف العربية، وكذلك موقفها من الأزمتين العراقية والسورية، حيث تؤثر سياسات الإدارة الأمريكية بشكل مباشر على حالة المواجهة الإقليمية في ظل العلاقات المتوترة بين إيران والسعودية، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على أزمة الاستقطاب الطائفي وصراع المحاور في المنطقة.
٧. تأثير العامل الأمني في الإقليم، من حيث استمرار الفوضى أو تحقيق قدر من الاستقرار الإقليمي. فكلما تحسّنت حالة الاستقرار في المنطقة تراجعت حدة الصراع الطائفي، والعكس صحيح أيضًا.

وفي ضوء السلوك الحالي للأطراف المباشرة وكذلك المؤثرة في مسار الأزمة، تبدو فرص استمرار حالة التحريض والاستقطاب والمواجهة الطائفية هي المرجحة خلال الفترة القادمة، مما لم يطرأ تغير جوهري على العوامل المؤثرة في استمرار الأزمة وعلى مواقف القوى الفاعلة إقليمياً ودولياً إزاءها.

فالأزمات الإقليمية الممتدة منذ سنوات في سوريا والعراق واليمن، لا تلوح في الأفق مؤشرات قوية لإنهائها وللخروج منها. ولا تبدو أطراف الأزمة قد وصلت حتى اللحظة إلى قناعة بخطر استمرار هذا الاحتراب وهذه الأزمة على مصالحها وعلى أوضاع المنطقة واستقرارها، مما يعيق توجه تلك الأطراف للحوار والتفاهم والبحث عن مخارج من الأزمة بشكل جاد ومسؤول.

ويغيب دور الوسطاء الإقليميين والدوليين عن محاولة الإسهام في وضع حدّ لحالة الصراع الطائفي، وليس واضحًا فيما إذا كانت تركيا وأطرافًا أخرى ستتحرك وتبذل جهدًا قويًا خلال الفترة القادمة لإنهاء حالة الاحتقان الطائفي أو التخفيف منها على الأقل.

ولا تعطي الملامح الأولية لسياسات إدارة الرئيس ترامب تجاه المنطقة هي الأخرى مؤشرات إيجابية، بل يرجّح أن تسهم سياساتها المندفعة في زيادة حالة الانقسام في المنطقة.

ومن غير الواضح حتى اللحظة فيما إذا كانت الضربات التي يتعرض لها تنظيم الدولة (داعش) في العراق وسوريا ستضعف من حضوره وتأثيره السلبي عمليًا وسياسيًا، كما أن الحضور الميداني لمليشيات الحشد الشعبي وحلفائها يتزايد، ومن شأن ذلك أن يفاقم حالة الانقسام والاستقطاب الطائفي.

خيارات التعاطي مع الأزمة

لا شك أن النتائج المترتبة على استمرار حالة التحريض والصراع الطائفي في المنطقة بالغة الخطورة على أمن الإقليم واستقراره، كما تنعكس بصورة سلبية على أطراف الأزمة وتلحق أفدح الضرر بمصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية، مما يجعل من استمرار الحالة القائمة (خيار الأمر الواقع) وضعًا سلبيًا خطيرًا وخارج السيطرة، فضلًا عن احتمالات انزلاق الأوضاع إلى ما هو أسوأ، خصوصًا إن اتجهت إلى تمزيق بعض الدول وتقسيمها على أسس طائفية، أو تزايدت المواجهات الطائفية واندفعت نحو حروب أهلية بوتيرة أعلى وأكثر دموية.

وفي ضوء هذه الانعكاسات السلبية سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، يغدو من الأهمية بمكان تبني خيار إنهاء أزمة الصراع الطائفي والخروج من حالة الانقسام والاستقطاب، والبحث عن حلول تُسهم في تحقيق ذلك.

خامسًا: التوصيات

وفي هذا الصدد يقترح فريق الأزمات العربي التوصيات الآتية :

١. وقف جميع أشكال التحريض الطائفي، والامتناع عن خطاب الكراهية والاتهام والتخوين، وإشاعة ثقافة القبول بالآخر المختلف دينيًا وطائفيًا وثقافيًا وعرقيًا، والتأكيد على أهمية التعايش الإيجابي على قاعدة البحث عن القواسم المشتركة.

٢. إعلان وقف إطلاق النار في جميع مناطق الصراع المسلح بإشراف وآلية دولية تحت البند السابع وخصوصًا في كلٍّ من العراق وسوريا واليمن.
٣. توفير ممرات آمنة لأعمال الإغاثة للوصول إلى المدنيين في كافة المناطق، بما في ذلك المناطق الآمنة للنازحين.
٤. إنشاء مناطق آمنة بحظر طيران بحماية الأمم المتحدة للنازحين في مناطق يتم تحديدها.
٥. فتح حوار على أعلى مستوى بين المؤثرين في مسار الأزمة، على صعيد الحكومات والهيئات والنخب السياسية والفكرية والثقافية، من أجل احتواء الأزمة وتهدئة الأجواء، والبحث عن مخارج وتفاهمات تسهم في حلها وتأخذ بعين الاعتبار مصالح مختلف الأطراف.
٦. العمل على لجم القوى المتشددة والإرهابية لدى مختلف الأطراف، وحرمانها من فرص تجنيد الأتباع وترويج أفكارها المتطرفة وسلوكها الإرهابي والعدواني .
٧. القيام بوساطات إقليمية من الأطراف التي لم تنخرط في الأزمة لكنها تكتوي بنارها ولها مصلحة أكيدة في وضع حدّ لها. ونؤكد على الدور الذي يمكن أن يلعبه الأردن بهذا الخصوص، كما نؤكد على الدور الذي يمكن أن تقوم به تركيا التي تتمتع بعلاقات سياسية واقتصادية جيدة مع أطراف الأزمة. ولا شك أن مبادرة أردنية - تركية في هذا الاتجاه بالتعاون مع أطراف خليجية ومغاربية وعربية وإسلامية أخرى يمكن أن تشكّل مدخلًا مهمًّا لمعالجة الأزمة والتخفيف من حدّتها، والعمل معًا لمواجهة تداعياتها الخطيرة.

Executive Summary
Sectarian crisis in Arab world to where?

The sectarian crisis in the Arab world today is the most serious witnessed in the region. Because of its importance and its dangerous implications, the **Arab Crisis Team- ACT** in MESC is attributing this issue to further researching this growing phenomenon. It first looks at the sectarian crisis itself, its present situation and consequences. Then it draws out the scenarios related to its development, identifying features that will surely affect its future. Finally, the team makes its recommendations to increase opportunities to draw up a scenario to end such a sectarian crisis, its division and in confronting it.

The sectarian crisis in the Arab world is widening to include Iraq, Syria, Yemen, Lebanon, Saudi Arabia, Bahrain, rest of the Gulf countries and more, overstepping these states to the rest of the Middle East, to Iran, Turkey, Pakistan and Afghanistan. Such a crisis is now threatening the security of the Arab nations and the stability of most states in the region.

Sectarianism is one of the most pressing issues provoking conflicts and instabilities in the Arab world in light of the continued failure to resolve religious and/or sectarian differences on the basis of intellectual and religious reference; and the failure on the official and Arab partisan levels to form national communities in line with the higher national consensus for development and internal stability and to meet the external challenges.

The so-called subjective factor in the sectarian issue, and notwithstanding the external dimension, remains critical, especially in the light of the new strategy and thought of the neoconservatives in the United States and their plans in the Middle East affected by the theories of sectarian fragmentation developed by the well-known historian Bernard Lewis. It is from this stance, the strategies of intervention and fragmentation became focused when Afghanistan was invaded followed by Iraq. It is within this context, the objectives of the American occupation of Iraq in 2003 must be understood in, not to say anything about the onslaught and destruction of the Iraq state and the corruption of its institutions to serve as alternatives on sectarian basis and formation.

The ACT report outlines the most significant repercussions of the sectarian crisis in the Arab world including: The hemorrhaging of the capabilities of the Arab states in sectarian struggles against the real internal priorities represented through political, economic and social reform and

realization of comprehensive development; social fragmentation of Arab countries and division of its communities into sects accusing one another and creating doubt, suspicion and despair in their make-up with onslaughts on their coexistence inside the one nation instead of building it on basis of solidarity, interdependence and cooperation and unity of all citizens; the shift from real and inevitable risks threatening Arab states, especially those external dangers like Israel's existence, is a must; sectarian allegiance against identity to the nation and the state and those who seek to undermine higher Arab interests; those who seek to push the younger Arab generations into the sectarian circle as opposed to the wider comprehensive nation free from sectarian parochial culture.

The report presents two expected scenarios expectant of the sectarian crisis in the Arab world, the first is its continuation to the same spiraling level and the second is ending it and exiting out of the present struggle, divisions and in confronting it. In light of these there are a number of factors affecting the route of the future of the crisis with its most prominent being the impasse on the Syrian, Iraqi and Yemeni fronts, Iran and its allies, Saudi Arabia, some of the other Arab countries, future of Turkish-Iranian relations, possible role of Turkey regarding the crisis, existence of Daesh and other extremists groups with similar ideologies and the Shiite popular forces and similar organizations. Lastly the policies of the American administration under president Donald Trump regarding the region and especially Iran and Arabs and its stand on the Syrian and Iraqi conflicts.

The report is based on the current behavior of the parties who directly impact the crisis, opportunities involved in the continuation of this state of incitement, polarization and sectarian confrontation in the coming period as long as there is no fundamental change in the factors affecting this state of affairs and the positions of regional and international actors.

To increase the opportunities to realize the ending-of-the-crisis scenario and do away with divisions and confronting sectarianism the Arab Crisis Team makes a number of recommendations with the most prominent being: Stopping all forms of sectarian incitement, refraining from hate speech, accusation and treachery, promoting a culture of acceptance of religions, sects, and ethnicities, and emphasizing positive coexistence on the basis of the search for commonalities.

Other recommendations include a declaration of ceasefire in all areas of armed struggle under international supervision and mechanism under Article 7 especially relating to Iraq, Syria and Yemen and opening dialogue on the highest levels relating to those parties involved in the crisis, whether its

governments, NGOs, political elites, thinkers and intellectuals to contain the crisis and sooth the atmosphere. This would include searching for outputs and understandings that would contribute to finding solutions and satisfy all parties through regional mediations with the parties in the struggle. These mediators should include Jordan and Turkey in cooperation with Arab, Gulf and other sides.